ان يفصل ابيقال عليه ان الايراد لبس على ذلك بل على قوله وقد يجاء الخ وهي قضية
جزئية لان قد يكون من اسوارها الا ان ذلك ناشي عن وقوف الذهن على ظواهر العبارات
تدبر قوله وقد يجاء بخلاف الاصل اراد الموجبة ام من احدهما ان ذلك قليل الثاني انه
قد / لا يجي المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه اما للانفصال على احد الجاريين ولكونه متصلا
يعلم منه ان ارتكاب الاصل اما جايز او واجب وان مخالفة الاصل اما ممتنعة اذا كان
الاصل واجبا واما جايزة اذا كان الاصل جايزا فقط وقد تكون المخالفة واجبة وكل هذا
معلوم من جملتي المتن وليس قول الشارح وقد يمتنع ذلك من زيادته على المتن قوله
وقد يمتنع ذلك اي تقدم المفعول على الفاعل كما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول
كذلك نحو ضربته والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات احداها تاخره جوازا كقوله تعالى
ولقد جاء ال فرعون النذر واليه اشار بقوله وقد يجاء بخلاف الاصل تاخره وجوبا وذلك
في ثلاث صور الاولى ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واليها
اشار بقوله وشذ نحو زان نوره الشجر الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
نحو ضربني زيد وهي داخلة في قوله وقد يجاء بخلاف الاصل كما علمت الثالثة ان يكون
الفاعل محصورا فيه وهي داخلة في قوله وما بالا او بانما انحصر ثانيتها توسطه
وجوبا وذلك في ثلاث مسايل ايضا احداها ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر
في احدهما نحو ضربته الثانية ان يخشى التباس احدهما بالاخر نحو ضرب موسى عيسى
واليها اشار بقوله واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر الثالثة ان يكون
المفعول محصورا فيه واليها اشار بقوله وما بالا الخ وان للمفعول خمس حالات تاخره وجوبا
وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وتقدمه عليهما جوازا وتقدمه على الفاعل
جوازا وفي بعضها مع ما تقدم تداخل يظهر بالتامل قوله وقد يجي المفعول الخ فصه
على لغة من يقول جاءني ومنا يمنع بالفصل قوله ما اوجب تاخره اي كالحصر فيه نحو
انما ضرب زيد عمرا قوله او توسطه اي ككونه ضميرا متصلا نحو ضربني زيد
قوله ان لبس حذر اي خيف بمثل ذلك ما اذا كان المفعول مسندا او صفة مع حلتها

قوله

قوله لوجود قرينة اي لفظية كالمثال الاول او معنوية كالمثال الثاني قوله وتظافر عليه
الخ اي قوي بعضها بعضا لكثرتها قوله وبان الاجمال من مقاصد البلغاء مبني على ما
فهمه من عدم الفرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وان الاول تبادر فهم غير المراد الى
الذهن والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما والاول مضر دون الثاني
والحجة الاولى والثالثة من الثاني كما يوخذ من كلام الشارح الاتي قوله في نحو ما زالت تلك
دعواهم فيه انه لا يلزم ضرر على التباس اسم زال بخبرها لان المبتدا عين الخبر في المعنى
بخلاف الفاعل مع المفعول وحاصل ان اللبس لا يضر الا اذا ادى الى فساد في المعنى كما في نحو
فيه قوله وما قاله ضعيف لانه لو فتح الخ حاصله ان ما استند اليه ابن الحاج من باب
الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار دون الاول كما علمت وهذا الجواب لا يجدي
الناظم نفعا لانه اراد باللبس ما يشمل الاجمال كما سياتي في قوله مع امن لبس وانه احترز
به عن نحو رغبت في ان تفعل فلا يحذف الجار للالباس فقد سمى الاجمال منه شبه التباسا
التباسا فيكون نقد ابن الحاج واردا عليه تدبر قوله لا يودي الى مثل ذلك الخ اي لان اللازم
عليه الاجمال وهو لا يضر فيه اطلاق اللبس الغير الضار كما علمت في تحقيقه الاخير قوله
اي واخر المفعول عن الفاعل وجوبا لان المراد بوجوب تاخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه
بينه وبين الفعل وذلك صادق بصورتين وجوب تاخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه
عليهما عنهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال قوله غير منحصر على صيغة
اسم الفاعل اي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر قوله عن غير المحصور اي فيه
ومثل هذا يقال فيما بعده وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا انه اذا كان المحصور
فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة
ضاربية الفاعل قوله وما ضرب الا عمرا كان الاولى بل الصواب ان يقول وما ضرب زيد الا
اياي لان العموم السابق في قوله ظاهرا كان او مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما
ضربت عمرا قوله وقد يسبق الخ قد تقليلية فالمراد هنا تقديم المحصور فيه مع الاوصف
في باب المبتدا والخبر وما الفرق بينهما قوله بلم يجد الا الله الخ ما موصول مفعول ليجد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)